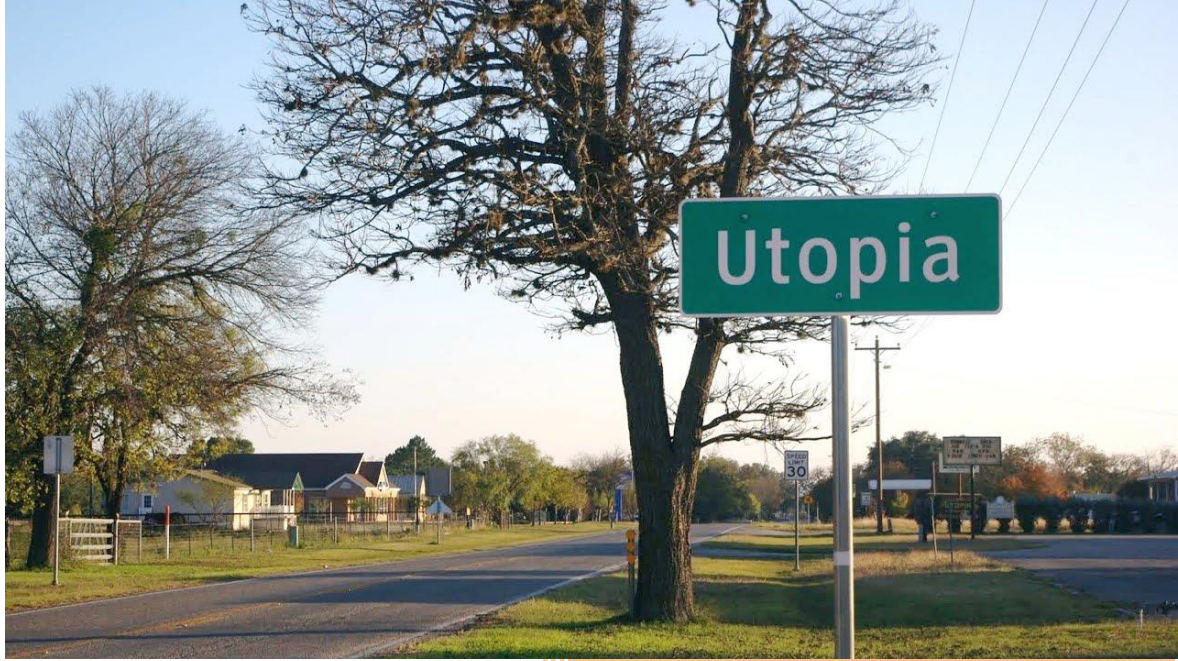




2016

المدينة الفاضلة برنامج تنموي واقتصادي اجتماعي-مشروع الإكتفاء الذاتي



SPHER International

1/1/2016

ملخص

منذ نشأتها إسفير أنترناشيونال، حرصت أن تكون برامجها متسقة مع برامج حقوق البيئة والإنسان، المطروحة ببرنامج الأمم المتحدة لحقوق البيئة، ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإسفير أنترناشيونال منظمة غير حكومية، تهتم بشئون حقوق الإنسان والبيئة، مقرها لندن.

ولتحقيق هدف إسفير إلى رفع مستوى الحالة البيئية والإنسانية، فأنها ستقوم بتطبيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية في القرى العربية الفقيرة، عبر إطلاق "مشروع المدينة الفاضلة"، وهذا يجسد إهتمام إسفير بهموم المعوزين، ومحاولاتها بتقديم المساعدة، بل الحلول أيضا. ومن خلال مشروع المدينة الفاضلة، تنوي إسفير المساهمة في الحلول، فهي لاتنوي تقديم البسكويت للسكان، بل تعليمهم طريقة عمل الخبز! بمعنى أنها لن نقدم لهم مساعدات مادية، لكن ستقدم مشاريع إقتصادية تنموية تؤمن لهم الوظائف، ونصائح اجتماعية، تضمنان لهم استدامة المعيشة الرغدة، والبيئة النظيفة المستدامة.

ومشروع المدينة الفاضلة ذي شقين، شق إقتصادي، وآخر إجتماعي، الشق الاقتصادي يتضمن إنشاء مشروع ضخم واحد يؤمن وظائف لسكان القرية المختارة، مما يؤمن لم مستوى معيشي جيد، في بيئة عمل جيدة، أما الشق الاجتماعي فهو في مجال التوعية الحياتية والبيئية، والتثقيف والتعليم، فالتعليم في هذه القرية سيكون إلزاميا حتى الصف التاسع. وهذا الجانب لن يوفر المدارس فقط للتلاميذ، لكنه سيوفر أيضا فرصا للعمل كمدرسين ومدرسات لأهالي القرية المؤهلين لهذا.

آلية تنفيذ مشروع التنمية المستدامة، أو المدينة الفاضلة تتوافق إلى حد كبير مع التوصيات التي قدمها البنك الدولي، وهو الاستثمار في الأنشطة التي توفر فرص عمل. من خلال تشجيع إقامة الشركات السريعة النمو ذات إنتاجية عالية، وبالتالي تحتاج إلى عمالة كثيفة. بالنسبة للموارد المالية للمشروع سيتم فيها إستقطاب رجال وسيدات الأعمال المحليين أولا، ثم مستثمرين من الخارج، ويعد دور الدولة مهما خاصة في مسألة توفير المدارس والمراكز الصحية.

بالنسبة للعمالة، فهم من سكان القرية بجميع مستوياتهم التعليمية، كل وفقا مستواه التعليمي، على أن لا تقل أجرة العمال بالذات (فهم الأكثرية في هذا المشروع) عن 500 \$ (خمسمائة دولار) شهريا، وهذا على أساس أجر بالساعة لا يقل عن 2.5 دولار، على أن يعمل 50 ساعة أسبوعيا، أي 125 دولار في الأسبوع.

1. مقدمة

منذ نشأتها إسفير أنترناشيونال، حرصت أن تكون برامجها متسقة مع برامج حقوق البيئة والإنسان، المطروحة ببرنامج الأمم المتحدة لحقوق البيئة، ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإسفير أنترناشيونال منظمة غير حكومية، تهتم بشئون حقوق الإنسان والبيئة، كما جاءت في القانون الدولي للبيئة، والبيان الدولي لحقوق الإنسان عام 1948، وهي ملتزمة بمبادئهما. وللمنظمة بنية ديمقراطية تحكم نفسها بنفسها، ولها دخل مالي ذاتي يوفره أعضاء مجلس إدارتها، وهي مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية.

تتجسد رؤيتها على المساهمة في رفع مستوى الحالة الإنسانية والبيئية، بالتركيز على حقوقهم، من أجل مجتمعات أكثر إنسانية في كافة أقطار العالم. فهي تدعو للروح الإنسانية النزية باتجاه الأحد الآخر، والبيئة النظيفة بكل المقاييس، لتحقيق التنمية المستدامة بالأمس واليوم وغدا.

ومهمة إسفير مختلفة عن مهمات المنظمات الأخرى، التي إما أن تهتم بحقوق البيئة فقط، أو بحقوق الإنسان فقط، لأنها تركز على مسألة أن الاثنين مرتبطان ببعضهما البعض، بالإضافة إلى إنها تعمل على هذه المسألة من منظور يؤكد ويعزز أهمية السلام كقاعدة لتحقيقهما والحفاظ عليهما. وتهدف أنشطة المنظمة إلى تقديم خدمات في مجالي حقوق البيئة والتنمية البشرية، من خلال برامج تثقيفية وبرامج تدريب، كما تقوم بأنشطة أخرى على النحو التالي: (1) تطوير وتنفيذ أفلام وثائقية وتثقيفية للترويج لحقوق البيئة والإنسان. (2) تبادل الخبرات والحالات الدراسية مع الأفراد والمنظمات الأخرى ذات نفس الاختصاص. (3) القيام بالندوات والمؤتمرات العلمية. (4) استثمار المقابلات التوجيهية.

وفي ظل ما سبق يأتي مشروع قرية الإكتفاء الذاتي في صميم عمل إسفير أنترناشونال، فتهدف إسفير إلى رفع مستوى الحالة البيئية والإنسانية بالتركيز على تلبية وتطبيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية في أحد القرى العربية، التي سيتم تسميتها لاحقاً. ويعد هذا من صميم حقوق الإنسان، فمنذ مارس 2012، أضافت الأمم المتحدة إلى ترسانة حقوق الإنسان، حقه بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، بالإضافة إلى حقوقه في التنمية الاجتماعية والإقتصادية، وتهدف إسفير من خلال هذا المشروع تحقيق جميع هذه الحقوق.

2. خلفية المدن الخضراء ومدن الاكتفاء الذاتي

تشبه فكرة المدن المكتفية ذاتياً فكرة المدن الخضراء -التي تدعى بالمدن المستدامة أيضاً- إلى حد كبير، فهي جميعاً مدن وبيوت صديقة للبيئة، بالنسبة للبيوت لها طرق تشغيل موثوق بها بيئياً، من حيث استهلاكها للماء والطاقة، أو التخلص من النفايات، أو تسببها في تلوث الهواء والماء، أو التلوث الداخلي للبيوت، بالإضافة للتلوث الصوتي والتلوث الحراري فيها، وأيضاً لذلك رخص تكلفة ترميمها، ومواد بنائها ذات الكفاءة العالية على مدى دورة الحياة للبناء، سواء كانت طرق البناء التقليدية القديمة، ذات تخطيط المباني ومواقعها وتصميمها، واتجاهها المختارين بعناية، أو طرق البناء الحديثة الصديقة للبيئة، التي تتدخل بها مواصفات أخرى. وللتذكير فإن أهم أهداف الأبنية الخضراء Green Buildings هو استخدام مواد البناء المحلية، وذلك لتقليل من المضار السلبية على البيئة، وزيادة كفاءة التكيف مع البيئة في البناء، وتدعى المواد الطبيعية للبناء بمواد البناء البديلة، وهذا النوع من مواد البناء موجود في كل العالم منذ زمن طويل، بمبادئه البدائية، لكن تطبيقات البناء البديل انتشرت مؤخراً كاستجابة لمشكلة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

وأما بالنسبة لتخطيط تلك المدن فإنه يتبع ما يعرف بالتخطيط البيئي، وهو حقل من حقول التخطيط العمراني، يهتم بالسماح للمجتمعات بالاشراف والقرب من مصادر الرزق، في جميع أنحاء الكرة الأرضية، والمبادئ الأساسية للتخطيط البيئي يهتم بتقييم ثلاث أغلفة رئيسية: التأثير البيئي، والنشاط الاقتصادي للسكان، وتأثير التقنيات المستخدمة.

ويهتم التخطيط البيئي دائماً بمسألة النقل، لذلك معظم تصاميمه تتضمن عوامل الاكتفاء الذاتي، وهذا ليس لرفع مسألة أمن الموارد فقط، ولكن لتقليل من المضار التي يمكن أن تؤثر سلباً على البيئة، عن طريق استخدام الموارد المتوفرة محلياً.

وهذا ينقلنا للموارد الاقتصادية لهذه القرى أو المدن، وهنا يجب البحث عن الأسباب الاقتصادية وراء نشأة كل قرية سنقوم بتطبيق هذا المشروع عليها، وذلك للتركيز عليه ودعمه، لأنه منه يمكن إختيار مجال الأعمال التي سوف تستثمر في هذه المدن القرى.

3. أهداف المشروع

تحاول إسفير نشر مبادئ الاستقرار والسلام، وتهتم بهموم المعوزين، كما تحاول تقديم المساعدة أحياناً، وأحياناً تقديم الحلول. ومن خلال مشروع المدينة الفاضلة، أي مشروع تنمية مستدامة، ننوي المساهمة في الحلول، فمن خلال هذا المشروع لا ننوي تقديم الإسكوت للسكان، لكننا ننوي تعليمهم طريقة عمل الخبز، بمعنى أننا لن نقدم لهم مساعدات مادية، لكننا سنقدم لهم مشاريع إقتصادية تنموية تؤمن لهم الوظائف، ونصائح اجتماعية، تضمنان لهم استدامة المعيشة الرغدة، والبيئة النظيفة المستدامة.

4. الفقر والامية في الدول العربية

لو قارنا بين الأكثر دول فقراً والأكثر دول أمية في العالم العربي ستجد أن العلاقة وثيقة جداً، فأكثر الدول فقراً اليمن ومصر والصومال والسودان، وهي الدول أكثر أمية بإستثناء السودان. ولو أخذنا جمهورية مصر كدراسة حاله، سنجد التالي:

تعد جمهورية مصر العربية واحدة من أكثر الدول في العالم التي تضم أكبر عدد من الفقراء الذين يسكنون المدن، حيث تبلغ نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت نسبة الفقر العالمي 30%، وذلك وفقاً لتعدادات الأمم

المتحدة، وتزيد نسبة الفقراء في الريف عنه في المدينة، فهي قد تصل إلى أكثر من 50%، وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أما نسبة الفقر المدقع فتصل إلى 4.8% بين المصريين، وأن 12.6% منهم يعانون من الفقر المزمن "الفقر طويل الأجل"، أما فقراء الفقر المتعدد الأبعاد، أي فقر التعليم والصحة ومستوى المعيشة فيبلغ 10.5% من إجمالي عدد السكان.

أما الأمية فتتراوح نسبها بين 20% و50%، وفقا للمصادر الرسمية (20%) وغير الرسمية (50%)، والملفت أن سكان المناطق النائية ينثون أحيانا عن تعليم أبناءهم، بالرغم من مجانية التعليم، ربما لأنه لا يوجد قانون يلزم الأهالي بتعليم أبناءهم.

5. تصور للمشروع

تنوي إسفير إنترناشونال إطلاق أول مشروع تنموي في أحد القرى العربية، وسيتم اختيار قرية قريبة من العاصمة، لتكون قرية من بؤرة اتخاذ القرار، فمازالت إتخاذ القرارات مركزية في الدول العربية، هذا بالإضافة إلى أنه سيكون سهل الوصول إليها، سواء لممثلين المنظمة حين يزورون المشروع، أو من قبل الأشخاص (المحليين) الذين سيكلفون من قبل منظمة إسفير إنترناشونال للإشراف على تطبيق المشروع ومتابعته اليومية.

أما مبدأ اختيار قرية بدل من مدينة أو حتى حي في العاصمة، فلقد قام على مسالة التحكم في مدخلات ومخرجات المشروع، وذلك من عدة جوانب، أولا : سهل التحكم على أعداد أقل من البشر لا يتجاوزون 20 ألف نسمة عن تعداد المدن، ثانيا أن سكان القرى يعرف بعضهم بعضا، مما يعني سهل معرفة إن كان هناك من يأتي من خارج القرية، فالأساس هو الرقي بهذه القرية، ثالثا، سهل إيجاد مشروع يوفر فرص عمل لأهل قرية لا يتجاوز تعدادها عن 20 ألف، فكلما زاد عدد السكان تطلب هذا زيادة حجم المشاريع.

6. مشروع المدينة الفاضلة

مشروع المدينة الفاضلة ذي شقين، شق إقتصادي، وآخر إجتماعي، الشق الاقتصادي يتضمن إنشاء مشروع ضخم واحد يؤمن وظائف لسكان هذه القرية، مما يؤمن لم مستوى معيشي جيد، في بيئة عمل جيدة، وسينعكس على جودة مساكن أهالي القرية، وسيقوم بهذا الشق أحد أو عدد من رجال الأعمال المحليين، أو مستثمرين دوليين، وفي هذا الشق سنحاول تحقيق حق أهالي القرية بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ومن خلال تحقيق الشق الأول من المشروع الأساسي، ستنبثق مشاريع صغيرة جديدة كشركات التنظيف، والمقاولات والبناء والدهان، ليحافظ السكان على مستواهم البيئي الصحي والنظيف، فحين يرتفع مستوى دخل الفرد ليصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن من العيش حياة كريمة (\$500)، سيقوم السكان بتجديد منازلهم، وبالدخول الأكبر يمكن أن يتم بناء بيوت جديدة، وربما إقامة أندية رياضية.. الخ. ولاحقا أي خلال سنتين من بدء المشروع، ربما ستتحول هذه القرية كوجة سياحية، ليرى العالم ما يمكن أن يفعله التكافل الاجتماعي حين يقدم الغني للفقير خدمة تعود بالربح على كليهما، وتحولها السياحي سيدر دخل آخر على سكان القرية.

أما الشق الاجتماعي فهو في مجال التوعية الحياتية والبيئية، والتثقيف والتعليم، فالتعليم في هذه القرية سيكون إلزاميا حتى الصف التاسع. وهذا الجانب لن يوفر المدارس فقط للتلاميذ، لكنه سيوفر أيضا فرصا للعمل كمدرسين ومدرسات لأهالي القرية المؤهلين لهذا، هذا غير الحملات التوعوية، سواء من خلال الزيارات والمحاضرات العامة، أو حتى من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، التي نرى أن تقوم بها أحد أو عدد من الشخصيات العامة الفاعلة في المجتمع.

7. آلية التنفيذ

آلية تنفيذ مشروع التنمية المستدامة، أو المدينة الفاضلة تتوافق إلى حد كبير مع التوصيات التي قدمها البنك الدولي، وهو الاستثمار في الأنشطة التي توفر فرص عمل. من خلال تشجيع إقامة الشركات السريعة النمو

ذات إنتاجية عالية، وبالتالي تحتاج إلى عمالة كثيفة. ومن جهة أخرى من المجدي إقتصادي وبنيا التركيز على نوعية الأعمال التي من أجلها قامت المستعمرة السكانية في الأصل، ودعمه وأستثماره بطريقة حديثة.

بالنسبة للموارد المالية للمشروع ستم فيها إستقطاب رجال وسيدات الأعمال المحليين أولا، ثم مستثمرين من الخارج، ويعد دور الدولة مهما خاصة في مسألة توفير المدارس والمراكز الصحية.

بالنسبة للعمالة، فهم من سكان القرية بجميع مستوياتهم التعليمية، كل وفقا مستواه التعليمي، على أن لا تقل أجرة العمال بالذات (فهم الأكثرية في هذا المشروع) عن \$500 (خمسمائة دولار) شهريا، وهذا على أساس أجر بالساعة لا يقل عن 2.5 دولار، على أن يعمل 50 ساعة أسبوعيا، أي 125 دولار في الأسبوع. ويعد هذا الأجر مقطوع لا يتحمل فيه صاحب المشروع الإقامة والمواصلات، فالعمال من أهالي القرية أي أن لهم مساكنهم، والمفروض أن المواصلات غير بعيدة، ويفضل إستخدام العجلات الهوائية فهي الأمثل للبيئة النظيفة والرخيصة. وهنا أيضا يأتي دور الدولة بأن لا تقتطع من العمال ضرائب، لكن ممكن أن يقتطع منها نسبة ضئيلة من أجل المعاش.

8. خطوات ومراحل التنفيذ

ليظهر المشروع ويرى الشمس يحتاج إلى مراحل قبل البدء وأخرى أثناء، والأخيرة بعد، بالنسبة للمراحل قبل بدء التنفيذ، يحتاج المشروع إلى التالي:

1. غطاء قانوني، أي توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمة وجهة حكومية في الدولة التي سيتم فيها المشروع، وهذه آلية مهم القيام بها قبل البدء بالمشروع حتى لا تتسبب لا حقا بعثرات للمشروع أو حتى للمنظمة أو القائمين عليها.
2. عمل دراسة إقتصادية وإجتماعية عن القرى المحيطة بالعاصمة، ثم يتم إختيار القرية المناسبة، وإختيار المشروع الذي سيفي بالغرض الذي من أجله ستم إختيار القرية
3. محاولة التواصل مع مستثمرين دوليين (إماراتيين أو خليجين أو ربما دوليين).
4. التواصل مع رجال الأعمال وسيدات الأعمال العرب
5. التواصل مع الشخصيات المؤثرة في المجتمعات العربية